

التعويضات وحدها لا تكفي: البحث عن بديل.. للعاملين بحظائر الخنازير!

كتبت : نرمين قطب



جاء قرار ذبح الخنازير ليمثل مشكلة حقيقية، ليس للمربين أو أصحاب الحظائر الذين حددت لهم تعويضات فقط، ولكن للعاملين في هذه الزرائب الذين تقوم مهمتهم علي جمع القمامة وفرزها، نتيجة

توقف مهنتهم، وفقدتهم لمصدر الدخل الوحيد لآلاف منهم يعملون داخل ٦ مناطق لتجمع الزبالين بمنشية ناصر والبراجيل والمعتمدية وعزبة النخل وطره و ١٥ مايو.

هناك اقتراحات يقدمها عدد من المسؤولين وأعضاء مجلس الشعب والمضارين، لكن هل هناك آليات اتخذتها الحكومة للتنفيذ؟ الاجابة تأتي علي لسان عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة لتوضح أن هناك ٢٩٠ مكتب تشغيل تتعاون من خلاله الوزارة مع مختلف المدن والأحياء حيث تستقبل المكاتب طلبات المصانع الجديدة أو تلك التي تتوسع في نشاطها وأيضا الشركات ورجال الأعمال ممن لديهم فرص عمل وفي الوقت نفسه تقوم المكاتب بتسجيل بيانات الباحثين عن فرص عمل ممن تقدموا لها ويتم عمل المواعمة بينهم، بالإضافة إلي الاهتمام بالتوجيه المهني والإرشادي لهؤلاء الشباب، ويتم نشر فرص العمل المتوافرة من خلال النشرة القومية للتوظيف التي تنشر كل ١٠ أيام بوسائل الإعلام المختلفة، وعلي موقع الوزارة علي شبكة الانترنت، بالإضافة إلي تقديم نسخة عنها إلي نواب البرلمان. وتؤكد الوزيرة - علي تنمية الموارد البشرية من خلال برامج التدريب المهني التحويلي ويضم ٢٦ مركز تدريب ووحدة تدريب متنقلة حيث يدرب البرنامج الشباب علي ٣٨ مهنة مختلفة.

وكانت النائبة إبتسام حبيب ميخائيل عضو مجلس الشعب هي أول

من نادي بضرورة إيجاد أنشطة بديلة للعاملين في مجال تربية الخنازير، مشيرة إلي أهمية اتخاذ قرار سريع فيما يتعلق بهذه

الأنشطة البديلة أو توفير مهن لهم بنفس السرعة التي اتخذ بها قرار ذبح الخنازير للصالح العام.

وتشير إلى أن التعويضات التي حددتها الدولة وارتضاها أصحاب الخنازير تعود بالنفع على هؤلاء المربين فقط ولكن الفئة الأكثر تضررا هم صغار العاملين الذين فقدوا مهنتهم، وهم يمثلون أعدادا كبيرة تعمل بنشاط جمع القمامة وفرزها، لذلك لابد من حصر أعداد هؤلاء المضارين وإيجاد أنشطة بديلة لهم وتري أنه من الأفضل أن تكون هذه الأنشطة في نفس المجال.

ويشير النائب حيدر بغدادي عضو مجلس الشعب ان منشية ناصر يبلغ عدد المواطنين العاملين بمنطقة الزرائب نحو ٤٠ ألفا وتضم مغارة في وسط الجبل وتتسع إلى ١٠ آلاف شخص وتحيط بها الاديرة لذلك سيتم خلال الأسابيع القادمة حصر أعداد العاملين بهذه المنطقة في مهنة جمع القمامة لتسكينهم بشركات النظافة التي لا تجد عمالة، وفي الوقت نفسه تأخذ مقابلا ماديا يوضع على فاتورة الكهرباء بدون خدمة حقيقية تقدم للناس، وسيتم تعيين هؤلاء العاملين بالشركات مقابل ٤٠٠ جنيه في الشهر لكل عامل، بالاضافة إلى استفادتهم من المواد الصلبة في القمامة لتباع لمصانع إعادة التدوير لتدر عليهم دخلا ثانيا حيث صرح لهم بأن يأخذوا هذا المواد من المقالب العمومية مجانا، وبذلك تحل مشكلة جامعي القمامة بحيث لا تدخل القمامة مرة أخرى إلى هذه المنطقة بعد ذبح الخنازير.

ومن ناحية أخرى يقول إسحاق ميخائيل مدير جمعية رجال جمع القمامة وتنمية المجتمع بمنشية ناصر إن أهم مطالب المضارين بضرورة اعطاء تراخيص جمع القمامة من الوحدات السكنية ليعوض الاضرار التي لحقت بهم إذ تنقسم القمامة إلى نوعين: المواد الصلبة التي يستفيد منها جامع القمامة ويعاد تدويرها بما يدر عليه ربحا مثل الورق والكرتون والزجاج والبلاستيك والخشب وغيرها، أما المواد العضوية فكانت تقدم كغذاء للخنازير ومن الممكن أن تقدم الآن إلى مصانع الاسمدة للاستفادة منها. ويقترح أن تنشئ الدولة مصنعا للأسمدة ليستفاد من نقل تلك المواد له.